

Transformation in International Polar System: Study of the future of the nonpolar system

Prof.Dr.Muthanna ALI Almahdawy Asst.Prof.Dr. Yusra Mahdi Salih
University of Baghdad/ College of Political Science

mothana.ali@copolicy.uobghdad.edu.iq yossra.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Receipt date: 21/1/2021 accepted date: 7/2/2022 Publication date: 1/6/2022

<https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi63.586>



This work is licensed under a [Creative Commons](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

[Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Abstract:

The study of the future of the international system currently appears, according to scientific data and existing facts in light of the emergence of international actors from non-states and international informal institutions, to be heading towards a non-polarity system and this trend is fueled by many variables to reduce polarity, and it is expected in the future that the international system will turn into a non-polarity.

Keywords: international system, multipolarity, international agents, non-polarity.

التحولات في نظام القطبية الدولية: دراسة مستقبل نظام الاقطبية

أ.م.د. يسرى مهدي صالح

أ.د. مثنى علي المهداوي

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

yossra.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

mothana.ali@copolicy.uobghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٢/١/٢١ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٢/٢/٧ تاريخ النشر: ٢٠٢٢/٦/١

المخلص:

ان دراسة مستقبل النظام الدولي حالياً يبدو انه وفق المعطيات العلمية والوقائع القائمة في ظل بروز الفواعل الدولية من غير الدول، والمؤسسات غير الرسمية الدولية انه يتجه لنظام الاقطبية وهذا الاتجاه تغذيه متغيرات عديدة لتقليص القطبية، ومن المتوقع مستقبلاً ان تحول النظام الدولي الى الاقطبية.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، القطبية المتعددة، الفواعل الدولية، اللاقطبية.

المقدمة:

من مفارقات نظام القطبية الدولية ان النماذج الاربعة لهذا النظام المتعدد القطبية، والثنائي القطبية، والاحادي القطبية، واللاقطبية قد تحققت في النظام الدولي بشكل متسلسل. اذ كان النظام الدولي متعدد القطبية منذ تشكله حديثا بعد معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨ الى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، ثم سادت القطبية الثنائية حتى نهاية الحرب الباردة عام ١٩٩١، لتهيمن بعدها الولايات المتحدة على النظام الدولي بطريقة مشابهة لنظام القطبية الاحادية، وان كان هناك جدل حول تحقق القطبية الاحادية مع بقية المؤسسة العالمية للنظام الدولي نفسها اي الامم المتحدة. وعند دراسة مستقبل النظام الدولي حاليا يبدو انه وفق المعطيات العلمية والوقائع القائمة في ظل بروز الفواعل الدولية من غير الدول، والمؤسسات غير الرسمية الدولية انه يتجه لنظام اللاقطبية. ولا تبدو هذه التحولات قد حدثت صدفة وانما كانت نتيجة لتطورات حدثت في النظام الدولي، فمن الطبيعي ان النظام الدولي الذي كان في حالة فوضى ان يشهد بعد بروز الدولة القومية وتشكل النظام الدولي عام ١٦٤٨ تعدد في نظام القطبية، كما انه بعد الحرب العالمية الاولى والثانية من المنطقي ظهور نظام الثنائي القطبية نتيجة هزيمة العديد من القوى العظمى وأنهاك الاخرى المنتصرة وخروج الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي من الحرب منتصرين مع مكاسب كبيرة على الارض تفوق مكاسب باقي المنتصرين.

ولذلك فان هذا البحث ينطلق من فرضية مفادها ان التحولات في نظام القطبية الدولية كانت نتيجة تطورات في النظام الدولي ترتبط بمتغيرات عديدة اتجهت نحو تقليص القطبية، ومن المتوقع مستقبلا ان يتحول النظام الدولي الى اللاقطبية. وللإجابة على هذه الفرضية يحاول البحث الاجابة على تساؤلات مفادها: كيف حدثت التحولات في نظام القطبية الدولية، ولماذا كانت القطبية الدولية تتجه نحو تقلص في

عدد الاقطاب الدولية، وما هو نظام اللاقطبية المتوقع مستقبلا تحول النظام الدولي اليه.

أولاً: تطور التحولات في نظام القطبية الدولية

يمكن تعريف النظام السياسي الدولي بأنه نمط مستقر ومنظم للعلاقات بين الوحدات الدولية يتضمن مزيجاً من الامور من بينها المعايير الناشئة ومؤسسات وضع القواعد السياسية الدولية. فالسمة المميزة لاي نظام تتمثل في استقراره وتنظيمه، فالنظام يتميز عن الفوضى او العلاقات العشوائية (مازار واخرون ٢٠١٦، ٧).

ويعدّ تهديد استقرار النظام الدولي أحد المؤثرات الضاغطة على السياسات الخارجية للوحدات الدولية فيه، فتهديد الاستقرار يؤثر في احتمالات الحرب والسلام داخل النسق الدولي، كما انه قد يدفع بعض الوحدات الدولية الى تبني نمط معين من السياسات الخارجية. وتتأثر السياسة الخارجية للوحدات الدولية الصغيرة والمتوسطة أكثر من الوحدات الكبرى او الوحدات العظمى بتفاعلات النظام السياسي الدولي، ويعود ذلك الى نقص او محدودية الموارد بالنسبة للوحدة الصغيرة او المتوسطة الذي يحد من قدرتها على مقاومة ضغوط الوحدات الكبرى والعظمى، في حين تمتلك تلك الاخيرة من الموارد ما يمكنها من التأثير الايجابي في النسق الدولي (السيد سليم ١٩٩٨، ٢٧٦).

ويختلف تأثر الوحدات الدولية بالنظام السياسي الدولي باختلاف اشكال هذا النظام الدولي، المتعدد القطبية، الثنائي القطبية، الاحادي القطبية او اللاقطبية، وكما يأتي:

١ - نظام القطبية المتعددة الدولي:

يتسم النظام الدولي المتعدد الاقطاب بوجود مجموعة من الدول او الاقطاب التي تملك موارد وامكانيات متكافئة تقريباً، ويرى المؤيدين لهذا النظام ان نسق تعدد الاقطاب أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار الدولي، وذلك لعدة اسباب منها (جنسن ١٩٨٩، ٣٠٤-٣٠٥):

١ - يفتح نظام القطبية المتعددة المجال أكثر للتفاعل بين الوحدات الدولية، ومن ثم هناك فرصة أكثر للوحدات الدولية لتحقيق اهدافها السياسية الخارجية بحرية أكبر.

٢ - يتميز نظام القطبية المتعددة بتعدد التحالفات بين الدول طبقاً لكل قضية على حدة، فالدولة قد تتحالف مع دولة اخرى عسكرياً، ولكنها اقتصادياً قد تتحالف مع دولة ثالثة غير الدولة التي تحالفت معها عسكرياً، ويؤدي تقاطع هذه التحالفات وتشابكها الى ربط الدول بعضها ببعض ومن ثم الى تحقيق الاستقرار الدولي.

٣ - يؤدي نظام القطبية المتعددة الى تساؤل احتمال تصاعد الصراع، نتيجة تعددية الاستقطابات فيه التي تؤدي الى الحد من حجم الاهتمام الذي توجهه الدولة في سياستها الخارجية تجاه دولة اخرى داخلية في صراع معها.

٤ - ان سباق التسلح في نظام القطبية المتعددة اقل من النظام القطبية الثنائية، فعندما يكون هناك قطبان في النظام الدولي فان اتجاه اي قطب لزيادة تسلحه يعدّ بالضرورة موجه ضد القطب الاخر، وهذا يزيد سباق التسلح بينهما. أما في نظام القطبية المتعددة فان زيادة تسلح دولة ما من الاقطاب لا يعدّ بالضرورة موجه الى اي من الاقطاب الاخرى.

٥ - وجود الدولة الوسيطة في نظام القطبية المتعددة يساعد على تسوية النزاعات الدولية.

٦ - ان نظام القطبية المتعددة يعدّ شرطاً رئيساً من شروط الاداء الصحيح لميزان القوى، الذي يتم فيه ردع اي تهديد للسلام من طريق اعادة تشكيل التحالفات في النظام الدولي، وكبح اي قوة تهدد التوازن والسلام القائم. فإعادة التحالفات تستوجب وجود اقطاب متعددة وهذا غير موجود في نظام القطبية الثنائية او نظام القطبية الاحادية. وبالرغم من هذه المبررات التي يقدمها أنصار القطبية المتعددة لتأييدهم هذا النظام وبانه يحقق الاستقرار الدولي، الا ان هناك من يرى عكس ذلك وبان نظام القطبية المتعددة يسهم في زيادة لجوء الدول الى استخدام القوة في سياساتها الخارجية واندلاع الحروب بين الدول. وقد ساد هذا النظام المتعدد الاقطاب منذ نشوء النظام الدولي بعد معاهدة ويستفاليا عام ١٦٤٨ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥.

٢ - نظام القطبية الثنائية الدولي:

يتركز النفوذ الدولي في القطبية الثنائية بين دولتين او كتلتين رئيسيتين، وذلك بسبب تركيز وتوزيع المقدرات بينهما، ويتميز هذا النظام بوجود صراع رئيس يتمركز حول القطبين الدوليين. وقد تكون القطبية الثنائية صلبة حينما تتضم كل الوحدات الدولية القائمة او معظمها الى اي من القطبين، او مرنة عند وجود مجموعة من الدول غير المنظمة لاي من القطبين. وبالرغم ان القطبية الثنائية تتميز بالصراع والتوتر اذ ان كل قطب يحاول دائماً التغلب على القطب الاخر من خلال زيادة امكاناته او تدعيم تحالفاته او ترغيب الدول غير المنضمة لاحد القطبين للانضمام الى قطبه. (السيد سليم ١٩٩٨، ٢٦٦ - ٢٦٧) الا ان أنصار القطبية الثنائية يرون ان هذا النسق أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار الدولي للأسباب الاتية. (جونسون ١٩٨٩، ٣٠٣):

١ - يسهم نظام القطبية الثنائية بتحقيق الاستقرار الدولي، نتيجة هيمنة قوتين مسيطرتين على النظام الدولي وحدثه العالمية، مما يقلل احتمالات حدوث تغيرات مفاجئة في النظام الدولي تؤثر في الاستقرار الدولي.

٢ - يتسم نظام القطبية الثنائية بالتنافس الحاد الواسع النطاق بين القوتين المسيطرتين على النظام الدولي، وهذا يؤدي الى مراقبة أحدهما الاخر لاي فعل في السياسة الخارجية، وهذا يحافظ على استقرار التوازن بينهما مما يؤدي الى استقرار الاوضاع الدولية.

٣ - ان التغيرات المحددة للأوضاع الدولية في نظام القطبية الثنائية لا تؤثر في الاستقرار الدولي، بسبب وجود قوتين مسيطرتين على النظام الدولي بإمكانهما السيطرة على مثل هذه التغيرات.

٤ - هناك أطار معين من التفاهم بين القوتين المسيطرتين في السياسة الخارجية للتعامل مع الازمات الدولية، مما يقلل من خطورة الازمات عند حدوثها.

الا ان هذه المبررات التي يقدمها أنصار القطبية الثنائية حول تحقيق الاستقرار الدولي لا يمكن القبول بها بهذه الصورة المطلقة، فنظام القطبية الثنائية قد يؤدي الى

تعميق دوافع الدول نحو التوسع، نظراً الى سعي القوتين المسيطرتين لإقامة مناطق عازلة بينهما. كذلك فإنه يصعب تحقيق السلام في إطار نظام القطبية الثنائية نظراً لتكرار الازمات فيه، التي قد تتحول احدهما الى حرب شاملة. فضلا عن ذلك فإن القول ان القوتين المسيطرتين سوف يمنعان حدوث اي تغيرات محدودة في النظام الدولي تبدو غير دقيقة، فالقوتان المسيطرتان قد لا تتدخلان في سياستهما الخارجية لمنع حدوث مثل هذه التغيرات المحدودة نتيجة ادراكهما ان تلك التغيرات لن تؤثر في مركزهما المهيمن في النظام الدولي (جونسون ١٩٨٩، ٣٠٣ - ٣٠٤).

ان التأثير الاكبر لنظام القطبية الثنائية يكون على السياسات الخارجية للدول الصغيرة، اذ تفقد هذه الدول حرية الحركة الخارجية، وقد تصبح ادوات للصراع بين القطبين الدوليين، كما انها قد تخوض الحروب بالوكالة عنهما. وان كان هناك حرية محدودة لهذه الدول الصغيرة في القطبية الثنائية المرنة على عكس القطبية الثنائية الصلبة التي تفقدها هذه الحرية، الا ان مخاطر نظام القطبية الثنائية تبقى تهدد الدول الصغيرة. فضلاً عن ذلك فإن الدولتين الرئيسيتين في نظام القطبية الثنائية قد تتعرضان ايضاً الى مخاطر كبيرة نتيجة الصراع بينهما، ممكن ان تصل الى درجة انهيار الدولتين او أحدهما.

ونظام القطبية الثنائية كان هو شكل النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وحتى نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١.

٣- نظام القطبية الاحادية الدولي:

يقصد بالقطبية الاحادية وجود دولة واحدة تسيطر على النظام الدولي، ويتسم هذا النسق الدولي بالاستقرار النسبي وانخفاض حدة الصراع الدولي، لان الدولة العظمى المسيطرة على النظام الدولي تستطيع فرض مفهوم للسلام على الدول الاخرى (السيد سليم ١٩٩٨، ٢٦٦).

ويرى أنصار القطبية الاحادية ان هذا النسق يؤدي الى الاستقرار في العلاقات الدولية، فالقطب المسيطر على النظام الدولي بحكم قوته العظمى يضمن عدم تحدي الدول

الآخري لإرادته. اذ ان تركز القوة العظمى في دولة واحدة تسعى الى استمرار الوضع الدولي القائم يقلل احتمال لجوء الدول الآخري الى استعمال القوة العسكرية، نتيجة الاختلال الشديد في موازين القوى بين الدولة العظمى المسيطرة على النظام الدولي وباقي الدول، وهذا من وجهة نظر أنصار القطبية الاحادية يحقق الاستقرار الدولي (جونسون ١٩٨٩، ٣٠٦-٣٠٧).

اذ لا يكون امام الدول في نظام القطبية الاحادية الا مسايرة القطب المسيطر وعدم الاقدام على اي فعل قد يجلب العداء من جانب ذلك القطب، وتقوم الدول بالانصياع لقرارات القطب المسيطر، وهذا يقلل حدة التنافس الدولي (وولفورث ٢٠٠١، ٢٩).

غير ان هناك من يرى ان نظام القطبية الاحادية يتسبب في عدم الاستقرار في النظام الدولي، اذ ان تركيز القوة لدى دولة واحدة يمثل تهديدا للدول الآخري التي تحاول تغيير الوضع القائم مما يدفع الدولة المسيطرة الى القيام باي فعل من اجل البقاء كقطب مسيطر (وولفورث ٢٠٠١، ٨).

ان سعي الدولة المسيطرة في نظام القطبية الاحادية للحفاظ على سيطرتها يمكن ان يدفعها لاستعمال الوسائل كلها من اجل تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك اللجوء الى القوة المسلحة في سياستها الخارجية، وهذا يمثل تهديد لاستقرار النظام الدولي. اذ ان الاستقرار الذي يتحقق في ظل نظام القطبية الاحادية يكون استقرار اكرهي من الدولة المسيطرة على باقي الدول في النظام الدولي، من خلال التهديد باستخدام القوة تجاه اي دولة تحاول تغيير شكل النظام الدولي من القطبية الاحادية الى شكل اخر ثنائي او متعدد القطبية. ولذلك فان الاستقرار الدولي في نظام القطبية الاحادية يكون هش، اذ انه لايبني على قناعات من باقي الدول، ولن تردد باقي الدول بانتهاز اية فرصة لتغيير شكل النظام الدولي الاحادية القطبية الى نظام اخر وبأي وسيلة ممكنة في سياساتها الخارجية، بما في ذلك اللجوء الى التحالف فيما بينها وفي المجالات كافة السياسية والاقتصادية والامنية لإنهاء سيطرة القطب الواحد.

ومع ان النظام الدولي بعد عام ١٩٩١ هيمنت عليه دولة واحدة هي الولايات المتحدة الامريكية، الا ان هناك جدل حول إذا ما كان النظام الدولي بعد ١٩٩١ هو نظام القطبية الاحادية، او انه نظام دولي بشكل مختلط تهيمن عليه الولايات المتحدة الامريكية.

ثانياً: نظام اللاقطبية الدولي

يقصد بنظام اللاقطبية وجود عدد كبير من الفاعلين الذين تتوزع القوة بينهم ويملكون تأثيراً في النظام الدولي، لاسيما من الفواعل غير الدول، ولا يهيمن على هذا النظام قوة واحدة او اثنين بل عشرات الفاعلين الذين يملكون انواعاً مختلفة من القوة، ولا توجد فيه قيادة عالمية لا تعددية ولا ثنائية ولا احادية (شماسنة ٢٠١٨، ١٩ - ٢٠).

ويتميز نظام الأقطبية بغياب نظام هيكل محدد للنظام الدولي، ولا يوجد فيه تسلسل هرمي، ويتسم بالعشوائية من حيث تراتبية القضايا، والاضطراب في السلوك بين الجهات الفاعلة. وتؤدي الفواعل من غير الدول دوراً فاعلاً في نظام اللاقطبية، وتتميز هذه الفواعل بعددها الكبير والتباين في القوة التي تملكها، وتزداد في نظام اللاقطبية مشاركة المؤسسات الدولية في ادارة شؤون النظام الدولي المختلفة (شماسنة ٢٠١٨، ١١٨ - ١٢٠).

واهم تأثير لنظام اللاقطبية في السياسة الخارجية يتجسد في طبيعة الحروب في هذا النظام، اذ تتسم بمجموعة من الصفات، منها ان الحروب الدولية في نظام اللاقطبية قد تكون امتداد لنزاعات داخلية، وأنها قد تكون بين دول وفواعل غير رسميين، كما ان هذه الحروب قد تدار بالوكالة (شماسنة ٢٠١٨، ١٢٨).

وهناك من يرى ان نظام اللاقطبية يسهم في تحقيق الاستقرار الدولي نتيجة غياب الاقطاب الدولية، اذ وفق وجهة نظر هؤلاء فان غياب الاقطاب الدولية يقلل حدة الصراعات والحروب في توجهات السياسات الخارجية للدول، وحتى إذا حدثت حروب بين الدول فأنها تكون محدودة لعدم وجود استقطاب دولي. ومن جهة اخرى فان هناك

من يرى ان نظام الأقطبية يؤدي الى فوضى تزداد فيها الحروب وتتجه الدول في سياساتها الخارجية الى استخدام القوة لعدم وجود رادع من قطب دولي.

ثالثاً: ابعاد التحولات السياسية والاقتصادية تجاه نظام الأقطبية الدولي

يشهد النظام الدولي الحالي مجموعة متداخلة وواسعة النطاق من المعايير والمؤسسات والمنظمات والشبكات وآليات اخرى تعكس فئتين مهيمتين، فئة اقتصادية، وفئة عسكرية سياسية، ومجموعة كبيرة من فئات وقضايا داعمة اخرى. فالنظام الدولي الحالي يشمل مجموعة متعددة من المؤسسات الرسمية، مثل الامم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية التي تتخذ قرارات رسمية، الى المنظمات غير الرسمية مثل مجموعة العشرين ومجموعة بريكس (بريكس هو مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتينية BRICS لأسماء الدول: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا)، التي توفر الفرص لعقد محادثات أكثر خصوصية. وفي الوقت ذاته فان القيم السائدة في النظام الدولي الحالي تركز على قيم ليبرالية لتعزيز الانظمة التجارية المفتوحة، فضلا عن التحولات الديمقراطية وحماية حقوق الانسان (مازار واخرون ٢٠١٦، ١٥).

الا ان هناك مجموعة من الدلائل على اتجاه النظام الدولي نحو نظام الأقطبية الدولية منها الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوربي، اذ هو أحد الاحداث الكبرى التي تؤيد حدوث تحول في النظام الدولي، فقد أتى الانسحاب البريطاني من الاتحاد الاوربي بعد مجموعة من التحولات في القارة الاوربية تعد بمجملها مؤشرات على حدوث تحولات في النظام الدولي (حوسين ٢٠١٧، ١١ - ١٢). اذ ان النظام الدولي الراهن يمر بتحولات واضحة على صعيد السياسة والاقتصاد وطبيعة التفاعلات بين عناصره ومكوناته، فالدول الفاعلة فيه استطاعت احداث تحولات دولية اضعفت الهيمنة الامريكية العالمية، بعد ان واجهت الولايات المتحدة تحديا يتمثل بقيام روسيا والصين بتحدي عناصر النظام الدولي الليبرالية مثل دعم حقوق الانسان والديمقراطية، وفي ذات الوقت دعمت روسيا والصين العناصر المحافظة مثل معايير السيادة وسلامة الحدود. فروسيا تسعى الى الافادة من التجارة العالمية والاستثمار الاجنبي المباشر في تعظيم قدراتها، في حين

تتجاهل المعايير الاخرى مثل الاعتداء على سيادة الدول وحقوق الانسان والديمقراطية، اما الصين فتعمل على الافادة من حرية التجارة العالمية دون الالتزام بطابعها الليبرالي في نواحي كثيرة. (ظاهر ٢٠٢١).

كما تعد روسيا والصين أبرز دولتين في مجموعة بريكس أحد التشكيلات الاقتصادية الاسرع نمو في العالم، ومع ما تمتلكه الدولتان من صراع لزعامة العالمية مع الولايات المتحدة الامريكية، فضلا عن سعي البرازيل والهند وجنوب افريقيا لاحتلال مكانة في النظام الدولي، فان الهدف الاساس لمجموعة بريكس هو اعادة هيكلة النظام الدولي، وان كانت مجموعة بريكس تؤكد بانها ذات طبيعة اقتصادية. اذ ان المدخل الاقتصادي للمجموعة هو وسيلة لإحداث تحولات سياسية في النظام الدولي، فعندما بدأت دول بريكس بتشكيل مجموعة من المؤسسات والانظمة، كمصرف التنمية الجديد وصندوق بريكس، كان الهدف غير المعلن يتمثل في انشاء مؤسسات دولية رديفة للمؤسسات الاقتصادية الدولية التي تتحكم فيها الولايات المتحدة الامريكية، اي المصرف الدولي وصندوق النقد الدولي. ومن المؤكد ان الولايات المتحدة الامريكية واداراتها السياسية لن تسلم بالتغيير بسهولة، ولكن اسواق دول بريكس قد تجذب رؤوس الاموال للمؤسسات الاقتصادية الامريكية حتى مع معارضة الادارات السياسية الامريكية (صافية ٢٠٢١).

رابعاً: ابعاد التحولات الامنية والصحية تجاه نظام اللاقطبية الدولية

ان التغييرات التي تحدث في النظام الدولي من اعادة هيكلة لبعض التحالفات والاحلاف العسكرية، او اقامة مؤسسات وتحالفات عسكرية جديدة اسهمت في احداث تغييرات في النظام الدولي تمثلت في البنية المؤسسية للنظام فيما يتعلق بحفظ السلم والامن الدوليين. وقد ادى ذلك الى عدم استقرار دولي في الانظمة الامنية الاقليمية ترافق ذلك مع ازمة صحية عالمية بدأت نهاية عام ٢٠١٩ بسبب انتشار فيروس كوفيد - ١٩ التي كان لها ايضا الاثر في امن الانظمة الاقليمية وفقاً لطبيعة استجابة كل منطقة اقليمية (السيد عثمان ٢٠٢١، ١٥٤ - ١٥٥). اذ استثمرت بعض الانظمة الازمة الصحية لإحكام سيطرتها الامنية الخارجية من اجل احداث تغييرات في النظام

الدولي، فقد فرضت الازمة الصحية عزلة داخلية وخارجية على حركة الافراد والدول لحقبة معينة، وهو ما مثل تهديد لهيكلية النظام الدولي الذي كانت الولايات المتحدة الامريكية تدعمه والقائم على مفهوم أمنى مشترك عالمي (السيد عثمان ٢٠٢١، ١٥٩ - ١٦٠).

ان انتشار فيروس كوفيد - ١٩ أثر في التحالفات الامنية القائمة ورفع من احتمالية تفكك عقد الكثير من التوافقات الامنية القائمة، اذ ربما تحدث حركة مضادة للعولمة استناداً الى عوامل تمثل الامن الصحي والبشري المحددات الاولى لها. فقد ظهر انكفاء اللاعبين الدوليين على ذاتهم، واصبحت السياسات الانعزالية أكثر رواجاً، وكشفت الازمة الصحية العالمية نقاط ضعف العولمة، ويمكن لأزمة كوفيد - ١٩ ان تعزز موقف اولئك الذين يرون في العولمة والهيمنة الامريكية العالمية تهديد غير مقبول لسيادة دولهم. وعلى صعيد المنظمات الدولية فإنها تواجه صعوبات في اثبات فعاليتها امام موجة من الانتقادات التي طالتها بعدما تبين انها باتت نقل اهمية بشكل متزايد امام جائحة كوفيد - ١٩، فقد كانت استجابة مجلس الامن التابع للأمم المتحدة غير فعالة للأزمة الصحية العالمية. وبالرغم اختلاف حدة ردود الفعل تجاه المنظمات الدولية والتحالفات الامنية القائمة، فالمؤكد ان الجائحة اثرت سلبياً في التحالفات الامنية العالمية، وهو ما قد يؤدي مستقبلاً الى رد فعل عكسي وميل نحو تعزيز الجهود الاحادية. وقد صدرت عدة تصريحات عن مسؤولي الدول، لاسيما الدول الاوربية التي عانت بشدة من تداعيات جائحة كوفيد - ١٩ (الزويري ٢٠٢١).

ان التعامل مع جائحة كوفيد - ١٩ اوجد طريقة جديدة في التعامل مع الامراض والأوبئة بشكل غير مسبوق، وهي (الطريقة الامنية)، اذ تعاملت دول كثيرة مع فيروس كوفيد - ١٩، لاسيما في بداية الانتشار واطراف الذروة، كحالة امنية تستدعي تدخلاً من السلطات العامة للحد من آثاره وعواقبه. فأصدرت له العديد من القوانين واتخذت اجراءات لوضع حد لانتشاره من بينها العزل الصحي وحظر التجوال والاعلاقات العامة، وهي اجراءات قلما تتخذ للتعامل مع ازمت غير امنية. كما رفعت الدول

جهوزية مختلف قطاعاتها بما فيها على وجه التحديد القطاعات الامنية، فشددت اجراءات الرقابة على الافراد المخالفين للقوانين الصادرة بشأن جائحة كوفيد - ١٩، وعملت الدول التي حصل فيها انتشاراً كبيراً للفيروس على انها خطيرة وقد تجلب التهديد فحظر السفر منها واليها، وأصبح الفيروس كأنه ظاهرة تهدد الامن القومي (الزويري ٢٠٢١).

ان هذا التحول في التعامل مع الاوبئة واتخاذ اجراءات امنية لمواجهةها له تداعيات على هيكلية النظام الدولي، اذ أصبح يتجه نحو اللاقطبية الدولية بعد ان تحققت احد اهم ركائز اللاقطبية المتمثلة بكثرة عدد الاقطاب الدولية، لاسيما الفواعل من غير الدول، فقد برز دور اللاعبين غير الحكوميين في مكافحة فايروس كوفيد - ١٩ في بعض الدول. ففي بعض الاماكن التي كانت فيها شرعية الحكومة ضعيفة ادى هؤلاء اللاعبين، مثل الجماعات المسلحة المتمردة دوراً رئيساً في توزيع المساعدات ورفع مستوى التثقيف الصحي وعزل الناس (الزويري ٢٠٢١). ان جائحة كوفيد - ١٩ بتداعياتها كلها السياسية والاقتصادية والامنية مثلت مرحلة استكمال للتحولات التي تمهد لإحداث تغيير في هيكلية النظام الدولي باتجاه اللاقطبية الدولية.

خامساً: مستقبل نظام اللاقطبية الدولية

ان النظام الدولي بعد جائحة كوفيد - ١٩ سيشهد الكثير من التحولات المهمة، اذ سيكون النظام الدولي المستقبلي أكثر فوضوية، فالصين وروسيا ودول اخرى ستسعى نحو نظام اوراسي جديد، وستكون الصين أنموذجاً براغماتياً يوافق على تعددية دولية فيما ستسعى روسيا الى مزيد من التغييرات في النظام الدولي، ومن المرجح ان يكون النظام الدولي المستقبلي متشعباً، فضلاً عن دور الصين وروسيا والدول الاخرى المؤثرة دولياً سيكون هناك دور لفاعلين ومؤثرين غير حكوميين في النظام الدولي. فقد طرأت الكثير من التحديات على مستوى العالم بسبب جائحة كوفيد - ١٩ في مجالات العمل والبطالة والطبقات الاجتماعية والاضاع الاقتصادية والرعاية الصحية عززت من دور الفاعلين غير الحكوميين في النظام الدولي. وبسبب التحولات السياسية

والاقتصادية والامنية والمعلوماتية من المتوقع صعود قوى جديدة فاعلة في النظام الدولي تتركز في قارة اسيا كالهند واليابان وكوريا الجنوبية واندونيسيا وماليزيا، الا ان هذا الصعود سيكون تدريجي وفق مبدأ خطوة بخطوة (جريدة الوطن ٢٠٢١).

ان هذه التغييرات في النظام الدولي يعززها استياء عدة دول من دور الولايات المتحدة القيادي، لاسيما الصين وروسيا، فضلاً عن امتلاك الكثير من دول العالم لتكنولوجيات متقدمة لاسيما في مجالي التجارة الالكترونية والحروب السيبرانية مما سمح لإعادة توزيع القوة والنفوذ خارج الهيمنة الامريكية. كما بات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة للحد من التسلح النووي مهدداً مع امتلاك كوريا الشمالية للأسلحة النووية واقترب ايران من امتلاك السلاح النووي. وفي ظل نظام دولي يشهد تحولات في ميزان القوى من الغرب الى الشرق باتجاه قارة اسيا تظهر طرق جديدة للتفاعل بين الدول على المستويين السياسي والاقتصادي، اذ ان التحولات في المجالات الصناعية والمعلوماتية انعكست على التفاعلات السياسية والاقتصادية، ولذلك يستبعد بعد انتهاء عصر القطبية الاحادية ان يعود العالم الى نظام القطبية الثنائية او نظام القطبية المتعددة (الراشد ٢٠١٧). فهذا التحول في طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول نتيجة التطورات التكنولوجية والمعلوماتية، والتحولات الامنية العالمية بسبب انتشار البرامج النووية للعديد من الدول التي تسعى الى الوصول للسلاح النووي وليس للأغراض السلمية، وان كان ذلك غير معلن، كل هذه التحولات تمهد لنظام اللاقطبية الدولية، لاسيما مع ازدياد دور الفواعل غير الحكومية والتغيرات في طبيعة العلاقات بين الدول.

الاستنتاج:

من ذلك نستنتج ان التحولات التي يشهدها النظام الدولي الحالي، لاسيما السياسية والاقتصادية والامنية والصحية تمهد لنظام اللاقطبية الدولية، اذ ان هذه التحولات تختلف عن التغيرات التي شهدتها النظام الدولي سابقاً والتي كانت سبباً في ظهور نظام القطبية المتعددة ثم نظام القطبية الثنائية وصولاً الى شكل قريب من نظام القطبية

الاحادية. فالآليات الحالية تتغير نتائجها وتختلف عن سابقتها وكذلك فان تداعياتها متعددة الجوانب، وأبرز مثال على ذلك جائحة كوفيد - ١٩ التي كانت تداعياتها الاقتصادية والامنية كبيرة مع انها في حقيقتها ازمة صحية. فضلاً عن ذلك فان تصاعد دور الفاعلين غير الحكوميين، والقفزة الكبيرة في الفضاء السيبراني عززت من اتجاه النظام الدولي نحو اللاقطبية الدولية، وهو ما يعني غياب نظام هيكلي محدد للنظام الدولي. ونتيجة هذه التحولات من المتوقع مستقبلاً ان يتسم النظام الدولي بالعشوائية في التعامل مع القضايا بعيداً عن التراتبية، وكذلك يتوقع ايضاً التصاعد للنزاعات الداخلية ذات الابعاد الدولية.

قائمة المصادر:

- جنوسون، لويد. ١٩٨٩. تفسير السياسة الخارجية. ترجمة محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم الرياض. السعودية: جامعة الملك سعود.
- حوسين، بلخيرات. ٢٠١٧. مستقبل النظام الدولي رؤية استشرافية بنائية. اسطنبول: المعهد المصري للدراسات.
- الراشد، اميرة. ٢٠١٧. "الولايات المتحدة ومستقبل قيادة العالم: انحسار الفرص وتنامي الاشكاليات والتحديات". مجلة اراء حول الخليج العدد ١٢٣: ٦٥-٨٠.
- https://araa.sa/index.php?view=article&id=4238:2017-09-24-11-20-53&Itemid=172&option=com_content
- الزويري، محجوب. ٢٠٢١. "الأوبئة وتحديات الأمن الوطني في الدولة الحديثة: كوفيد - ١٩ انموذجاً". مركز الجزيرة للدراسات. 9 اب، ٢٠٢١.
- <https://studies.aljazeera.net/ar/article/5093>
- السيد سليم، محمد. ١٩٩٨. تحليل السياسة الخارجية. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- السيد عثمان، وثام. ٢٠٢١. "أثر متغيرات النظام الدولي على الأمن الإقليمي العربي: دراسة تأصيلية لدور نظرية الأيكولوجية السياسية". مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد ٩: ١٥٠ - ١٧٥.
- شماسنة، أسيل. ٢٠١٨. "النظام الدولي منذ الحرب الباردة الى اليوم: دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين". رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت.

طاهر، قحطان حسين. ٢٠٢١. "تحولات النظام الدولي واحتمالية تراجع الهيمنة الامريكية". مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ١٢ كانون الأول، ٢٠٢١.

<https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/24685>

مازار، مايكل جيه. ٢٠١٦. فهم النظام الدولي الحالي. كاليفورنيا: مؤسسة RAND.

جريدة الوطن. ٢٠٢١. "مستقبل النظام الدولي في السنوات الخمسين المقبلة". 16 ايلول، ٢٠٢١.

<https://alwatan.ae/?p=849769>

نبيل، صافية. ٢٠٢١. "مجموعة بريكس دول نامية تصنع نظاماً اقتصادياً جديداً". طهران: معهد أبرار المعاصر. ٤ حزيران، ٢٠٢١.

<https://tisri.org/ar/?id=6vyv3rm6>

وولفورث، وليم. ٢٠٠١. استقرار عالم القطب الواحد. ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

List of references:

- Al-Rashed, Amira. 2017. "The United States and the future of world leadership: receding opportunities and growing problems and challenges." *Views on the Gulf Journal*, Issue 123: 65-80. https://araa.sa/index.php?view=article&id=4238:2017-09-24-11-20-53&Itemid=172&option=com_content
- Alsaid Othman, Harmony. 2021. "The Impact of International System Variables on Arab Regional Security: A Fundamental Study of the Role of Political Ecological Theory." *Journal of the College of Politics and Economics Issue 9*: 150-175.
- Alsaid Selim, Mohamed. 1998. *foreign policy analysis*. Cairo: The Egyptian Renaissance Library.
- Hossin, Belkhirat. 2017. *The future of the international system is a constructive forward-looking vision*. Istanbul: Egyptian Institute for Studies.
- Janson, Lloyd. 1989. *Interpreting Foreign Policy*. Translated by Muhammad bin Ahmed Mufti, Muhammad Al-Sayyid Salim Al-Riyadh. Saudi Arabia: King Saud University.
- Mazar, Michael J. 2016. *Understanding the current international system*. California: RAND Corporation.
- Nabil, Safia. 2021. "BRICS Developing Countries Create a New Economic Order." Tehran: Abrar Contemporary Institute. June 4, 2021. <https://tisri.org/ar/?id=6vyv3rm6>.

- Shamasneh, Aseel. 2018. "The international order from the Cold War to today: A study of the new international order in the twenty-first century." Master's Thesis, Birzeit University.
- Taher, Qahtan Hussein. 2021. "Shifts of the international system and the possibility of a decline in American hegemony." Future Center for Strategic Studies. December 12, 2021. <https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/24685>
- The future of the international system in the next fifty years. 2021. Al-Watan Newspaper. September 16, 2021. <https://alwatan.ae/?p=849769>
- Woolforth, William. 2001. *The stability of a unipolar world*. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research.